الفصل الرابع

وزارة ثروت

obeikandl.com

أصبح منتظرًا بعد إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن يعهد بتأليف الوزارة إلى ثروت باشا، لأن صدور التصريح كان استجابة لشروطه.

كتاب الملك إلى ثروت باشا

ففي أول مارس سنة ١٩٢٢ طلب إليه السلطان فؤاد تأليف الوزارة في كتاب نوه فيه بتصريح ٢٨ فبراير، وما تضمنه من انتهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف باستقلالها، وألمع إلى أن يكون من بين أعضاء الوزارة وزير للخارجية (وكان هذا المنصب ملغيًا طيلة عهد الحماية)، وأعرب عن أمله في أن تحقق الأمة كل أمانيها في هذا الدور الجديد من حياتها السياسية، وطلب أن تعد الوزارة مشروع الدستور ليكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة، قال:

"عزيزي عبد الخالق ثروت باشا

"إن القرار الذي أبلغناه إياه حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامي لدولة بريطانيا العظمى فيما يختص بانتهاء الحماية البريطانية على مصر وبالاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة يحقق أعز أمنية لنا ولشعبنا العزيز، وهو ثمرة الجهاد القومي الذي تعهدناه على الدوام بالتشجيع والتأييد، ولا ريب عندنا في أن استمساك الأمة بروابط الوئام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة في هذا الدور الجديد من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل أمانيها، ونظرًا لما نعرفه لكم من الجهد المشكور في خدمة القضية المصرية ولما لنا من الثقة التامة بكم وما نعهده فيكم من الجدارة الكاملة للقيام بمهام الأمور قد اقتضت إرادتنا السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ في تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير للخارجية وعرض مشروعية لجانبنا لصدور مرسومنا العالي به.

"ولما كان من أجل رغبتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة لذلك يكون من أول ما تعني به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام.

"وإنا نسأل الله العلي القدير أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة وهو المستعان".

صدر بسراي عابدين في ٢ رجب سنة ١٣٤٠هـ أول مارس سنة ١٩٢٢.

جواب ثروت باشا

أجاب ثروت باشا في اليوم نفسه على كتاب السلطان بجواب ذكر فيه أسماء زملائه الذين اختارهم لمعاونته، وأوضح برنامج وزارته، فأشار إلى أنه ما كان له أن يتولى أعباء الحكم في ظل المبادئ التي أعلنتها الحكومة البريطانية في مشروع المعاهدة الذي عرضه اللورد كيرزون على عدلي باشا في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ وفي التبليغ البريطاني الذي أعقبه (تبليغ ٣ ديسمبر) قائلاً إن تولى الحكم في ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول لها، ثم عرج بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والكتاب المرافق له، فقال إنهما قد أحدثا تغييرًا كبيرًا في الحالة يسمح بتأليف وزارته لما في هاتين الوثيقتين من الترضية للشعور القومي، وأعلن اعتزام الوزارة وضع مشروع دستور يطابق مبادئ القانون العام الحديث ويقرر مبدأ المسئولية الوزارة أمام مجلس النواب. وإلغاء الأحكام العرفية والرجوع فيما اتخذ في ظلها من التدابير المقيدة للحرية (يقصد بذلك إطلاق سراح المعتقلين) وأن تجري الانتخابات في أحوال عادية وفي ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية، وأعرب عن أمله في أن تتذرع الأمة في الدور الجديد مع حياتها السياسية باتحاد الكلمة وتآلف القلوب والأخذ بدواعي النظام والحكم، وهاك نص جوابه:

"يا صاحب العظمة

"أتقدم إلى سدة عظمتكم بفائق الشكر وعلى ما تفضلت فأولتني من الثقة السامية إذ عهدت إلي بتأليف الوزارة الجديدة ووجهت لي رتبة الرياسة الجليلة.

"وإني لأتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتي في العمل وهم: إسماعيل صدقي باشا لوزارة المالية، وإبراهيم فتحي باشا لوزارة الحربية والبحرية، وجعفر ولي باشا لوزارة الأوقاف، ومصطفى ماهر باشا لوزارة المعارف العمومية، ومحمد شكري باشا لوزارة الزراعة، ومصطفى فتحي باشا لوزارة الحقانية، وحسين واصف باشا لوزارة الأشغال العمومية، وواصف سميكة بك لوزارة المواصلات، وقد احتفظت لنفسي بوزارتي الداخلية والخارجية، فإذا وقع هذا الاختيار موقع الاستحسان لدى عظمتكم يصدر المرسوم العالي بالتصديق عليه.

"يا صاحب العظمة، لم يكن لزملائي ولي، ونحن نشاطر الأمة أمانيها في الاستقلال، إلا أن نقر الوفد الرسمي الذي تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل، فلم يكن يسعنا أن نتولى أعباء الحكم ما دامت المبادئ التي تسترشد بها الحكومة البريطانية في سياستها نحو مصر هي تلك التي كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضي ومن المذكرة التفسيرية التي تلته، فإن تولي الحكم في ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول

بهـا، غيـر أن الكتـاب الـذي رفعـه فخامـة المنـدوب السـامي البريطـاني إلـى عظمـتكم وتصـريح الحكومة البريطانية في البرلمان قد أحدثا في الحالة تغييرًا كبيرًا، فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة إذ أنها ترى أن الشعور القومي أصاب ترضية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالاً وقبل أي أتفاق فحسب، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأي تعهد سابق، أما وقد جزنا هذا الدور بخير فلم يبق على مصر إلا أن تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها في سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد في طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وأن خير الضمانات في هذا الصدد وأجلها أثرًا هي حسن نية مصر ومصلحتها في حفظ العهود.

"على أن الوزرة ترى أنه لكي تكون جهود البلاد في سبيل تحقيق كامل أمانيها بحيث تؤتي جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الأمة وأن تسعى الهيئتان متساندين لأغراض متحدة، ولذلك فإن الوزارة عملاً بأوامر عظمتكم ستأخذ في الحال في إعداد مشروع دستور طبقًا لمبادئ القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الإشراف على العمل السياسي المقبل.

"وغني عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضي إلغاء الأحكام العرفية وأنه عن أي حال يجب أن تجري الانتخابات في أحوال عادية وفي ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية، وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيرًا إلى عظمتكم، وستتخذ الوزارة بلا إمهال ما يدعو إليه الأمر في ذلك من التدابير كما أنها ستبذل جهدها اعتمادًا على حسن موقف الأمة في الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملاً بالأحكام العرفية، هذا وإن إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسية والقنصلي لمصر في الخارج، ونظرًا لأن النظام الإداري الحالي لا يتفق مع النظام السياسي الجديد ومع الأنظمة الديموقراطية التي ستمنحها البلاد فإن الوزارة قد اعتزمت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك في الحكم الذي ستتحمل كل مسئوليته أمام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدها في إدارة شئون الأمة توجيهها إلى المصلحة القومية دون غيرها، والوزارة موقنة بأن أكبر عامل لنجاح مصر في تسوية المسائل التي بقي حلها وأقوى حجة تستعين بها في تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وأن تأخذ بدواعي النظام وتلتزم جانب الحكمة.

"والوزارة تحيي العصر الحديد الذي كان لعظمتكم أجل أثر في طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعي الوطنية العالية وهي واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد في عمل الغد وإنها لترجو أن يجيء مكللا لمجهود البلاد، وإنني لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين".

القاهرة في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢).

وقد صدر المرسوم السلطاني في اليوم نفسه (أول مارس) بتأليف الوزارة على النحو الوارد في جواب ثروت باشا: عبد الخالق ثروت باشا للرئاسة والداخلية والخارجية، إسماعيل صدقي باشا للمالية، إبراهيم فتحي باشا للحربية والبحرية، جعفر ولي باشا للأوقاف، مصطفى ماهر باشا للمعارف، محمد شكري باشا للزراعة، مصطفى فتحي باشا للحقانية، حسين واصف باشا للأشغال واصف سميكة بك للمواصلات.

إعلان الاستقلال والمناداة بالسلطان فؤاد ملكًا لمصر

(١٥ مارس سنة ١٩٢٢)

بدأ عهد وزارة ثروت باشا بداية حسنة بالنسبة إلى الوزارات السابقة إذ أعلن السلطان فؤاد في ١٥ مارس استقلال البلاد، واتخذ لقب صاحب الجلالة ملك مصر، وأصدر الكتاب الآتي إلى رئيس الوزارة:

"عزيزي عبد الخالق ثروت باشا

"في هذا اليوم السعيد الذي تم فيه الاعتراف باستقلال البلاد نشعر بأعظم الاغتباط وأكبر الارتياح لتوجيه الخطاب إلى أمتنا العزيزة

"وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لتحيطوا هيئة الحكومة علمًا بهذا الخطاب المرسلة صورته مع أمرنا ولتعمموا نشره في جميع أنحاء القطر وتبلغوه بصفة رسمية لمن يلزم تبليغه إليه".

"فؤاد"

صدر بسراي عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ – ١٥ مارس سنة ١٩٢٢"

وهذا نص الخطاب الذي وجهه فؤاد إلى الأمة وأعلن فيه الاستقلال، قال

"إلى شعبنا الكريم

"لقد من الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وإنا لنبتهل إلى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجمل الحمد على ذلك، ونعلن على ملأ العالم أن مصر

منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالنا من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية.

"وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا في هذه الساعة العظمى أننا لن نألو جهدًا في السعي بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم لخير بلادنا المحبوبة والعمل على إسعاد شعبنا الكريم.

"وإنا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد".

"**فؤاد**"

"صدر بسري عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ – ١٥ مارس سنة ١٩٢٢".

وأطلق هذه المناسبة مائة مدفع ومدفع في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والخرطوم وسواكن، وأطلق ٢١ مدفعًا في عواصم المديريات وفي دمياط والسويس، وتلي الخطاب الملكي والأمر الكريم في المحافظات وعواصم المديريات.

واعتبر يوم ١٥ مارس عيدًا وطنيًا تستريح فيه مصالح الحكومة من العمل، ولكن الشعب لم يشارك الحكومة الابتهاج بهذا الإعلان، وكان موقفه سليمًا مشرفًا، إذ لم يجد تحقيقًا لمظاهر الاستقلال الصحيح، بل رأى على العكس أنه رغم هذا الإعلان فإن الاحتلال البريطاني قائم، والأحكام العرفية الأجنبية مبسوطة، وإنجلترا مستبقية تحفظات تهدم قواعد الاستقلال، والسودان مفصول عمليًا عن مصر، فلا غرو أن قوبلت مظاهر الابتهاج وإطلاق المدافع بالفتور والإعراض، وكان هذا الشعور دليلًا على تقدم الوعي الوطني في طبقات الشعب.

وقد أبلغت الحكومة المصرية معتمدي الدول الأجنبية أن مصر أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة وأن ولي الأمر اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر.

وهاك نصّ الكتاب الذي أرسله ثورت باشا في هذا الصدد إلى كل من معتمدي الدول:

"أتشرف بأن أرسل لكم طي هذا ترجمة النطق الملكي الذي أصدره مولاي ولي الأمر على أثر إلغاء الحماية البريطانية على مصر معلنًا به أن مصر أصبحت دولة متمتعة بالسيادة بالسيادة والاستقلال ومتخذًا لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر، وإني أرجوكم التكرم بتبليغ هذا النطق إلى حكومتكم وأنتهز هذه الفرصة لأكرر لجنابكم الإعراب عن عظيم احترامي".

وبذلت وزارة ثروت باشا سعيًا محمودًا في تحقيق بعض مظاهر الاستقلال.

ففضلًا عن إعلان الاستقلال قد أنشأت وزارة للخارجية تولاها ثروت باشا بعد أن كانت هذه الوزارة ملغاة طيلة عهد الحماية (من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٢).

وكانت العادة جارية في عهد الحماية بتعطيل مصالح الحكومة يوم عيد جلوس ملك انجلترا وعيد ميلاده، فأبطل ثروت باشا هذه العادة وقرر مجلس الوزراء عدم تعطيل المصالح في هذين اليومين، وأصدر بلاغًا رسميًا بذلك، وسارت الحكومة من بعده على هذه القاعدة.

وألغيت وظيفة مستشار وزارة الداخلية، وكان آخر المستشارين البريطانيين لها البريجادير جنرال السير جلبرت كليتون.

وكف المستشار المالي البريطاني عن حضور جلسات مجلس الوزراء بعد أن كان متمتعًا بهذا الحق طيلة عهد الاحتلال والحماية.

وعينت الوزارة وكلاء مصريين لوزارات الداخلية (الشئون الصحية) والمالية والأشغال والزراعة والمواصلات بدلًا من الوكلاء البريطانيين، ووكيلاً مصريًا لوزارة الخارجية، كما عينت بعض الموظفين المصريين بدلاً من كبار الموظفين الإنجليز في الحكومة.

وعنيت عناية موفقة بإيفاد البعثات العلمية إلى الخارج، فأوفدت عددًا كبيرًا من خريجي المدارس العليا وطلبتها إلى جامعات أوروبا وأمريكا لتخريج مصريين أخصائيين يشغلون الوظائف الفنية ويضطلعون بالأعمال المتصلة بنهضة مصر ويحلون محل البريطانيين والأوروبيين في الوظائف التي احتكروها في عهد الاحتلال والحماية، وأنشأت "المجلس الاقتصادي" للعناية بأمور مصر الاقتصادية.

نظام وراثة العرش

أسلفنا القول في كتاب "ثورة سنة ١٩١٩"[١٤] أن الحكومة البريطانية قد انتحلت لنفسها حق التدخل في نظام وراثة العرش وأبلغت السلطان فؤاد في ١٥ إبريل سنة ١٩٢٠ قرارها في هذا النظام وفحواه الاعتراف بالأمير فاروق ونسله من الذكور كأولياء عهد للسلطنة المصرية، وقلنا إن هذا التدخل هو من أخص مظاهر الحماية، وأن هذا الوضع كان وضعًا شاذًا.

---

(١٤) ج٢ ص١٠٢ (الطبعة الأولى).

وقد أزال الملك فؤاد بعض هذا الشذوذ بعد سنتين من وقوعه، إذ أصدر بعد إعلان استقلال أمرًا ملكيًا في ١٣ إبريل سنة ١٩٢٢ بنظام وراثة العرش يقضي بأن الملك وراثي في أسرة محمد علي (المادة الأولى) وأن ولاية الملك تنتقل من صاحب العرش على أكبر أبنائه ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر، وهكذا طبقة بعد طبقة، وإذا توفي أكبر الأبناء قبل أن تنتقل إليه ولاية الملك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفي إخوة، ويشترط في كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية (المادة ٢).

وتطبيقًا لقاعدة توارث العرش نصت المادة الثانية في ختامها على ما يأتي "فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق"، ونصت المادة الثالثة على طريقة انتقال ولاية الملك في حالة ما إذا لم يكن لصاحب العرش عقب، ونظمت بقية المواد أحكام انتقال وراثة العرش في كل الأحوال المحتملة[١٥].

نظام الأسرة المالكة

وأصدر الملك قانونًا في ١٠ يونيه سنة ١٩٢ بنظام الأسرة المالكة، يتضمن ما للملك من حق الولاية على أسرته، والطبقات التي ينحصر فيها لقب الإمارة ونظام توارث ذلك اللقب وتأليف مجلس البلاد الذي يقضي في مسائل الأحوال الشخصية التي يكون فيها الطرفان أو احدهما من أمراء وأميرات الأسرة المالكة.

والحق بالقانون كشف بأسماء الأمراء والأميرات في الأسرة المالكة.

وفي ٢١ يونيه سنة ١٩٢٢ صدر أمر ملكي بأسماء أعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم لقب نبيل أو نبيلة.

إقرار تصفية أملاك الخديوي عباس

وفي ١٧ يوليه سنة ١٩٢٢ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ بإقرار ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من تصفية أملاك الخديو عباس الثاني، وقضى بتطبيق ما له من

---

(١٥) ولما صدر الدستور سنة ١٩٢٣ نصت المادة ٣٢ منه على أن عرش المملكة المصرية وراثي في أسرة محمد علي وأن وراثة العرش تكون وفق النظام المقرر بالأمر الملكي الصادر في ١٣ إبريل سنة ١٩٢٢.

الحقوق وحرمانه المجيء إلى مصر ومنعه من التقاضي أمام المحاكم المصرية، أقرت المادة ١٦٨ من الدستور هذا القانون مع إعطائه الصيغة الدستورية.

وضع الدستور

ألفت وزارة ثروت في ٣ إبريل سنة ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب، عهدت برئاستها إلى حسين رشدي باشا، وتألفت على النحو الآتي: حسين رشدي باشا (الرئيس)، أحمد حشمت باشا (نائب الرئيس). الأعضاء: يوسف سابا باشا، احمد طلعت باشا، محمد توفيق باشا، عبد الفتاح يحيى باشا، السيد عبد الحميد البكري، الشيخ محمد بخيت، الأنبا يؤانس، قليني فهمي باشا، إسماعيل أباظة باشا، محمود أبو حسين باشا، منصور يوسف باشا، يوسف أصلان قطاوي باشا، إبراهيم أبو رحاب باشا، على المنزلاوي بك، عبد اللطيف المكباتي بك، محمد علي علوبة بك، زكريا نامق بك، إبراهيم الهلباوي بك، عبد العزيز فهمي بك، محمود أبو النصر بك، الشيخ محمد خيرت راضي بك، حسن عبد الرازق باشا، عبد القادر الجمال باشا، صالح لملوم باشا، إلياس عوض بك، علي ماهر بك، توفيق دوس بك، عبد الحميد مصطفى بك، حافظ حسن باشا، عبد الحميد بدوي بك.

وعدد أعضاء اللجنة ثلاثون عدا الرئيس ونائب الرئيس، ولذلك سميت "لجنة الثلاثين".

وهي في مجموعها تنتظم طائفة من المفكرين وذوي الرأي ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين والأعيان والتجار والماليين، ولكن الوفد والحزب الوطني لم يكونا ممثلين فيها، لأنهما لم يقبلا الاشتراك في عضويتها، وقد اعتذرت عن عدم قبولي عضوية اللجنة لأني كنت "ولا أزال" أرى أن الدستور كان يجب أن يعهد وضعه إلى جمعية وطنية تأسيسية تمثل الأمة لا إلى لجنة تؤلفها الحكومة، وقد كان برنامج عدلي باشا في وزارته التي ألفها في مارس سنة ١٩٢١ يتضمن أن يكون وضع الدستور من اختصاص جمعية وطنية تأسيسية (انظر ص١٧٦ ج٢ من كتاب ثورة سنة ١٩١٩ الطبعة الأولى). وكان ثروت باشا عضوًا في هذه الوزارة ومقررًا برنامجها بداهة، فاختصاصه لجنة حكومية بوضع الدستور هو خروج على هذا البرنامج.

أتمت اللجنة مهمتها، ووضعت الدستور، ومن الحق أن تقول إنه في مجموعة من خير الدساتير وقد وضع على أحدث المبادئ العصرية.

ورفعت اللجنة مشروع الدستور إلى ثروت باشا في يوم السبت ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ وكان منتظرًا أن يصدر به المرسوم الملكي على أثر تقديمه إلى رئيس الوزارة لأن ثروت كان

متتبعًا أعمال اللجنة ومقرًا النصوص التي وضعتها، وقد قدمت إليه اللجنة بعد أيام قليلة مشروع قانون الانتخاب المرافق للدستور.

وكان ثروت جادًا في بناء دار البرلمان، إذ شرعت وزارة الأشغال في إقامة بناء مجلس النواب الحالي منذ أغسطس سنة ١٩٢٢، وتوسيع بناء الجمعية التشريعية ليكون مقرًا لمجلس الشيوخ، ولكن استقالته من الوزارة حالت دون صدور الدستور كما سيجيء بيانه.

العقبات في طريق ثروت باشا

إن العيب الجوهري في وزارة ثروت باشا أنها تألفت دون اتصال بالرأي العام أو استئناس بارتياحه إليها، وبعبارة أخرى أنها لم تكن وليدة إرادة الأمة ممثلة في برلمان (إذ لم يكن البرلمان قد أنشئ بعد)، أو في اتجاه الرأي العام، ولم يلق ثروت باشا باله إلى هذا النقص الجوهري في وزارته، مع أنه يتصل بناحية هامة من الحياة السياسية في بلاد كانت تتطلع إلى تقرير حقوقها العامة، وأوّل هذه الحقوق أن تكون الوزارات وليدة أرادتها وقد خلت وزارة ثروت من هذا الطابع، ومن هنا جاء الضعف في كيانها، ولم يظفر ثروت بتأييد الشعب، فبدأت وزارته بغيضة إلى أغلبية الأمة، وزاد في بغضها له أنه ألف وزارته في الوقت الذي كان سعد زغلول ورفاقه في طريقه إلى المنفى السحيق الذي قضت السياسة الإنجليزية بإبعادهم إليه – في سيشيل (ص٤٨) ولم تكن هذه الملابسات مما يدعو إلى اغتباط الأمة بوزارة ثروت، ومن حقها ألا تغتبط بها ولا تؤيدها؛ لأنه ليس مما يتفق وكرامة الأمة أن ترضى عن وزارة تتألف في الوقت الذي يقضي فيه زعماؤها عن البلاد بقوة الغاصب، فحساسية الأمة من هذه الناحية كان لها كل ما يسوغها، وكل أمة تعتز بشخصيتها وكرامتها تقف هذا الموقف لا محالة، وكان معروفًا ما بين سعد وثروت من الخصومة، وبخاصة لأن ثروت كان وزيرًا للداخلية في وزارة عدلي، وهو المسئول عن حوادث الضغط التي وقعت في عهد هذه الوزارة ضد سعد وأنصاره، فلما علم الناس أن ثروت في سبيل تأليف وزارته في الوقت الذي علموا فيه أن سعدًا في طريقه إلى منفاه، كان بديهيًا أن يرتابوا فيه وفي وزارته، ومن ثم كان الطريق أمام ثروت مليئًا بالعقبات والأشواك.

ولا يسوغ مسلكه أنه هو الذي اشترط شروطه التي صارت في الجملة تصريح ٢٨ فبراير وأن من حقه بناء على ذلك أن يلي الوزارة لأن صاحب الفكرة في هذا التصريح هو عدلي باشا كما سلف القول، ومع ذلك لم يتمسك بالبقاء في الحكم واستقال من وزارته الأولى، ولم يقبل أن يؤلفها من جديد، ولعله تعفف عن أن يؤلفها إذ رأى بثاقب نظره أن الأمة لا تؤيده في تأليفها، ولكن ثروت تغاضى عن هذه الناحية الهامة من الحياة السياسية، ومن الحق أن نقول إن شخصية عدلي كانت أقوى وأسلم من شخصية ثروت، ولعل أعضاء الوفد المنشقين قد زينوا له

أن يؤلف الوزارة سواء رضيت عنها الأمة أو لم ترض لأنه قد خيل إليهم أن الأمة لابد وأن تذعن للهيئة السياسية التي في يدها قوة الحكم والسلطان، وهذا نقص كبير بل عيب خطير في تفكيرهم السياسي، ظهر أثره على تعاقب السنين وجعلهم المرة بعد المرة أداة للرجعية والعبث بحقوق الشعب.

لم يكن الطريق إذن أمام ثروت سهلًا ولا معبدًا، بل كان كما قلنا مليئًا بالعقبات والأشواك، فقد شرع في قتله قبل أن يؤلف الوزارة، إذ دبرت مؤامرة لاغتياله، وكان محددًا لإنقاذها يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢، أي في الوقت الذي كانت المجالس تتحدث عن قرب احتمال تكليفه بتأليفه الوزارة، واكتشف البوليس هذه المؤامرة وقبض على المتآمرين وعلى المسدسات والقنابل التي اعتزموا استعمالها لاغتياله، وكان القبض عليهم وضبط القنابل والمسدسات في منزل بجنينة ماميش بحي السيدة زينب، واتهم في هذه المؤامرة كل من: محمد حسن فرغل، محمد حسن سعد، علي رحمي، محمود حنفي سامي، عبد الحي كيرة، عبد الحكيم محمود، عبد الحليم غنيم، وحوكموا في شهر مارس سنة ١٩٢٢ أمام الشغل وحبس كل من علي رحمي ومحمد حسن سعد سنتين مع الشغل.

وتعددت حوادث اغتيال الموظفين البريطانيين ولم يعرف الفاعلون في معظمها، وتحرج لها مركز الوزارة.

ففي مارس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولان الرصاص على المستر مكنتوش بك مدير قسم القاطرات بالسكك الحديدية بالقرب من منزله بالزيتون فأصيب بإصابات بليغة.

وفي مايو أطلق مجهول الرصاص علي البكباشي كيف مساعد حكمدار فرقة بشارع الفلكي، فمات من جراء إصابته.

وبلغت هذه الحوادث سبعًا، ولم تهتد الحكومة إلى الجناة فيها.

احتجاج الحكومة البريطانية على حوادث الاغتيال

أدى تكرار هذه الحوادث وعدم ظهور الفاعلين فيها إلى انزعاج الحكومة البريطانية فاحتجت رسميًا لدى الحكومة المصرية، وأبلغ هذا الاحتجاج كتابة إلى ثروت باشا في مايو سنة ١٩٢٢ عن يد اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني، وقد جاء فيه: " إن عدم الاهتداء إلى مرتكبي تلك الجرائم وبقاءهم بعيدًا عن طائلة العقاب، يدل أوضح الدلالة على عدم كفاية التدابير التي اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات، وإن الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة مضطرة لأن تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض من يقع عليه اعتداء من الأجانب أو

تعويض ورثته إن أدركته الوفاة، كما أنها تحتفظ بحق تقدير كفاية التعويض الذي تمنحه الحكومة المصرية أو عدم كفايته".

ورد ثروت باشا على هذا الاحتجاج بأن الحكمة المصرية أول من يأسف لوقوع تلك الاعتداءات التي تنكرها وينكرها الشعب المصري، وأنها اتخذت التدابير الأدبية والمادية لمنع وقوعها، وهي لا تتأخر عن التشديد على جهات البوليس بمضاعفة اليقظة والانتباه مبالغة في العمل على زيادة تأثير التدابير التي سبق اتخاذها، وأما عن التعويض فمع أن الحكومة لا ترى أنها مسئولة بأكثر من توفير شرطة تقوم بأداء واجباتها قيامًا حسنًا، إلا أن ما تعودته من حسن الضيافة نحو الأجانب يجعلها لا تتردد في ان تمنح برًا منها وكرمًا ما تعوده من حسن الضيافة نحو الأجانب يجعلها لا تتردد في أن تمنح برًا منها وكرمًا من وقع به أمثال هذه الاعتداءات السياسية ما ترى أن الظروف تقضي به من التعويضات، وأن الحكومة أظهرت استعدادها للجرى على هذه الخطة في أحوال سابقة وأنها ستظهر مثل هذا الاستعداد كلما رأت الظروف تدعو إلى ذلك.

وفي الحق أن الرد صيغ في قالب مملوء حكمة وكرامة واتزانًا.

ولم تقف حوادث الاعتداء إثر هذا الاحتجاج والرد عليه.

ففي ٣ يوليه اكتشف مؤامرة لاغتيال المستر برت المفتش بالسكة الحديدية.

وفي ١٥ يوليه، أطلق بعض المتآمرين الرصاص على الكولونيل بيجوت الموظف بالمصلحة المالية التابعة للجيش البريطاني فأصيبت بإصابات بليغة.

فأرسل اللورد أللنبي إلى ثروت باشا كتابًا في ٢٠ يوليه، يبلغه فيه أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق متزايد إلى الاعتداءات المتكررة التي لم يتوصل إلى معاقبة مرتكبيها، وآخر مثل منها محاولة اغتيال الكولونيل بيجوت، وأن الحكومة المصرية يتعلق بها أن تتخذ إجراءات شديدة لاكتشاف الجناة ومعاقبتهم، وأن تضع حدًا قاطعًا لحملة الجرائم السياسية، على أنه كلف بأن يخبره بأنه إن لم يتم ذلك فإن الحكومة البريطانية ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى.

فرد عليه ثروت باشا بأن المندوب السامي لا يجهل أن الحكومة المصرية لم تقصر في اتخاذ تدابير خاصة في هذا الشأن، وأخصها زيادة عدد القوات الأوروبية في البوليس لكي يتيسر له زيادة عدد دورياته، وإذا كان هذه التدابير لم تؤد إلى منع وقوع تلك الجرائم، وتعرف مرتكبيها فإن الحكومة المصرية أول من يأسف على ذلك، على أنها ستثابر على الخطة التي ابلغها إليه في رده السابق، وأنها عملاً بهذه الخطة لن تألوا جهدًا في أن تزيد على قدر المستطاع أشد التدابير المتخذة لمنع وقوع هذه الجرائم والبحث عن فاعليها، وأنها تنوي أن تنشئ في وزارة

الداخلية فرعًا خاصًا تحصر في يده التحقيقات الخاصة بالاعتداءات السياسية والإشراف على الأبحاث المتعلقة بها.

وفي أغسطس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولون الرصاص على المستر توماس براون مدير قسم البساتين بوزارة الزراعة، فقتل سائق عربته المصري، وجرح هو ونجله وخادمته جروحًا شفوا منها بعد حين.

اضطهاد المعارضة

على أن وزارة ثروت باشا قد اتخذت من إجراءات العسف والاضطهاد ومصادرة الحرية ما بغضها إلى الرأي العام، نذكر على سبيل المثال مصادرتها الاجتماعية السياسية المخالفة لها، مع إباحتها الاجتماعات المؤيدة لها، وتعطيل جريدة الأهالي تعطيلًا نهائيًا في مايو سنة ١٩٢٢، وتعطيل جريدة (الأمة) لمدة ثلاثة أشهر من ٦ يوليه سنة ١٩٢٢ وتعطيل جريدة (الليبراتيه) نهائيًا في يوليه، وتعطيل جريدة (الأهرام) ثلاثة أيام، وإصدارها تعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد باشا وزملائه المنفيين في مقالاتها أو أنبائها، وهذا من أعجب وأسخف التعليمات وأبعدها في الشطط والاعتساف.

اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم

زاد مركز وزارة ثروت حرجًا أن السلطة العسكرية البريطانية اعتقلت أعضاء الوفد يوم ٢٥ يوليه وهم: حمد الباسل باشا، الأستاذ ويصا واصف، مرقس حنا بك، الأستاذ واصف بطرس غالي، علوي الجزار بك، جورج خياط بك، مراد الشريعي بك، وقدمتهم للمحاكمة بتهمة أنهم ارتكبوا جريمة معاقبًا عليها بنص المادة ١٥١ من قانون العقوبات المصري بأن طبعوا ونشروا حوالي ١٨ يونيه سنة ١٩٢٢ منشورًا يعرض للكراهة والاحتقار حكومة جلالة ملك مصر، وأنهم في ١٨ يوليه أذاعوا منشورًا موضوعه إثارة الكراهية ضد نظام الحكومة الحاضر، وسجنوا بثكنة قصر النيل، ثم أقيمت عليهم الدعوى العمومية أمام محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بدار محكمة الاستئناف الوطنية يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ واسترعت هذه المحاكة أنظار الأمة، ورأت فهيا تناقضًا ع الاستقلال الذي أعلن في ١٥ مارس، إذ كيف يتفق الاستقلال مع محاكمة مصريين، أمام محكمة عسكرية بريطانية وانتحال السلطة العسكرية البريطانية حق حماية نظام الحكم في مصر؟! وكانت هذه المحكمة الشاذة مما أحرج مركز الوزارة؛ لأنها جعلتها في حمى السلطة العسكرية الإنجليزية، وقد وقف المتهمون في هذه القضية موقفًا مشرفًا، فدفعا بعدم اختصاص المحكمة بنظر قضيتهم، ورفضوا الاعتراف باختصاصها، ورفضوا مناقشة الشهود أو الدفاع عن أنفسهم، وانتهت المحاكمة يوم ١١ منه إذ قضت المحكمة عليهم بالإعدام، وأبدلته القيادة البريطانية العامة بالحبس سبع سنوات وتغريم كل منهم ٥٠٠٠ جنية، ثم أفرج عنهم في ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ كما سيجيء بيانه.

واعتقلت السلطة العسكرية عبد الرحمن فهمي بك، الشيخ مصطفى القاياتي، فخري بك عبد النور، الأستاذ محمود فهمي النقراشي، الدكتور نجيب إسكندر، الأستاذ محمد نجيب الغرابلي، الدكتور محجوب ثابت، عبد الستار بك الباسل، الأستاذ حسن يس إلخ. وسكتت الوزارة عن هذه التصرفات، فعد ذلك إقرارًا لها، وكان من المآخذ عليها.

وتألفت هيئة جديدة للوفد من: المصري بك السعدي، السيد حسين القصبي الأستاذ محمد نجيب الغرابلي، الأمير الاي محمود حلمي إسماعيل بك، الأستاذ راغب إسكندر سلامة بك ميخائيل، الأستاذ عبد الحليم البيلي.

تأسيس حزب الأحرار الدستوريين

تأسس حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر سنة ١٩٢٢ على عهد وزارة ثروت باشا، وبمعاونتها ومساعدتها، وقد تألف من الأعضاء المنفصلين من الوفد، ومن معظم المخالفين لسعد زغلول؛ ولذلك حمل منذ تأليفه طابع العداء لسعد وللوفد، وقد عقد مؤسسوه أول اجتماع لجمعيتهم العمومية يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بفندق شبرد، وخطب في هذا الاجتماع عدلي باشا يكن الذي اختاروه رئيسًا للحزب، وأعلن في هذه الخطبة: "أن النظام الدستوري هو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة في الدنية كأمتنا" ولو سار هذا الحزب على هذه القاعدة لكان له أثر طيب في حياة مصر السياسية، ولكنه مع الأسف قد نقضها، وكان دأبه في مختلف العهود تعطيل الحياة الدستورية، منفردًا أو مؤتلفًا مع كل جماعة من الرجعيين.

ولم يكن عدلي باشا ميالًا بطبيعته إلى الخصومة الحزبية، ولكنه قبل رئاسة حزب الأحرار الدستوريين بتأثير أعضاء الوفد المنفصلين الذين أرادوا أن يتخذوا من رئاسته سندًا لحزبهم، كما أقنعوه من قبل باستمساكه بالوزارة حين شجر الخلاف بينه وبين سعد في إبريل سنة ١٩٢١، على أن عدلي لم يلبث أن عاد إلى طبيعته التي تنفر من الخصومة الحزبية، فاستقال من رئاسة الحزب سنة ١٩٢٤ وخلفه عبد العزيز فهمي باشا.

وعيب هذا الحزب أنه وضع قاعدة التساهل مع الإنجليز للوصول إلى حل القضية المصرية، وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة، ويسمونها "كياسة" وما هي من الكياسة في شتى، بل هي سبيل التفريط في حقوق البلاد، ولقد حرص على هذه السياسة منذ تأليفه وفي أطوار نشاطه، فلم تذكر في برنامجه كلمة الجلاء، والجلاء كما تعلم هو جوهر الاستقلال، وكان أعضاؤه يأخذون على سعد أنه يضع العقبات في سبيل إتمام الاتفاق بين مصر وانجلترا، وهم يعملون على أي أساس تريد انجلترا إتمام هذا الاتفاق، وما الذي تبغيه من إتمامه.

وثمة عيب آخر في تكوينه، وهو أنه تالف لا استنادًا إلى تأييد الشعب، بل ارتكانًا على سلطة الحكومة، وقد لازمه هذا العيب طول حياته، فهو ليس حزبًا شعبيًا يرتكز على إرادة الشعب، بل هو حزب حكومي يعتمد دائمًا على قوة الحكم، ومن هنا جاء تغليبه لسلطة الحكومة على سلطة الشعب، وميله إلى إهدار سلطة الأمة لكي يصل إلى مناصب الحكم، ولا ترتقي الأمم بهذه الأساليب في النضال السياسي، لان النضال الذي يقوم على التوهين من سلطة الأمة وتخضيد شوكتها إنما يرمي آخر الأمر إلى استبعاد الشعب، ومن ثم ظهرت في محيط هذا الحزب معظم الوسائل والتدابير التي ترمي إلى حرمان الشعب حقوقه السياسية.

وكان وجود هذا الحزب موضع اطمئنان السياسة البريطانية إذ كانت تهدد به كل هيئة نيابية لا تميل إلى التسليم في حقوق البلاد، كما كان مع غيره من الأحزاب الرجعية وسيلة لاستعادة الحكم المطلق، وسترى ذلك واضحًا من متابعة الفصول الآتية من هذا الجزء ومن الجزء الذي يليه.

مقتل إسماعيل زهدي بك وحسن باشا عبد الرازق

روعت البلاد في مساء ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بمقتل رجلين من خيرة رجالها، وهما المرحومان إسماعيل زهدي بك وحسن عبد الرازق باشا.

كان مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين مجتمعًا في ذلك اليوم بمركزه بدار جريدة السياسة بشارع المبتديان، وانتهى الاجتماع في الساعة السابعة ونصف مساء، فخرج كل من حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدي بك عضوي مجلس إدارة الحزب قبل إخوانها، ولما هما بركوب السيارة تقدم نحوهما أربعة مجهولون وأطلقوا عليهم الرصاص من مسدساتهم، فأصابت منهما مقتلًا وأودت بحياتهما.

كان لهذا الاغتيال وقع أليم في النفوس، لأنه اعتداء فظيع أساسه محاربة المخالفين في الرأي السياسي بوسائل القتل والإرهاب، وفي هذا من العدوان على حرية الرأي ما تنبو عنه العدالة الإنسانية والمنطق السليم والنضج السياسي الرشيد، وقد قوبل بالاستنكار من جميع من يقدرون حرية الرأي في البلاد، وأسف الناس أن تبلغ الخصومة السياسية إلى هذا الحد من الإجرام.

استقالة وزارة ثروت باشا

(٢٩ نوفمبر سنة ١٢٩٢٢)

قدم ثروت باشا استقالته يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ إلى الملك، فقبلها في اليوم نفسه، ولم يذكر في كتاب استقالته الأسباب التي دعته إلى التخلي عن الحكم، وإنما ذكر فيه برنامجه الذي أعلنه في خطاب تأليف وزارته، وعدد الأعمال التي حققها من ذلك البرنامج، قال:

"مولاي صاحب الجلالة

"تفضلت جلالتكم فشرفتني بثقتها الغالية ودعتني إلى تأليف الوزارة فتمكنت بمعونتها السامية من السعي في تغيير الحالة السياسية للبلاد بإلغاء الحماية التي ضربت عليها، فلما آذن بالنجاح ذلك السعي الذي تعهدته جلالتكم بالرعاية والعطف شرفتني بأن عهدت إليّ رسميًا

بتأليف الوزارة وكان أسعد افتتاح لعهدها ما أعلنته جلالتكم على ملأ العالم من استقلال البلاد الذي اعترفت به الدول فانتقلت بذلك مصر إلى مصاف الأمم الحرة المستقلة وتوطد ملكها على دعائم ثابتة مكينة.

"ولقد كان من الواجب عليّ في تلك الظروف أن آخذ على نفسي بين يدي جلالتكم ويدي البلاد عهدًا بما اختطه من وجوه تحقيق أمانيها، لذلك رفعت إلى سدتكم الملكية في الكتاب الذي أنهيت فيه إلى جلالتكم بقبولي تأليف الوزارة، بيانًا عن خطتها كان في مقدمة ما جاء فيه أنها تنفيذ لإرادة جلالتكم ستعمل على إعداد مشروع دستور طبقًا لمبادئ القانون العام الحديث يقرر مبدأ المسئولية الوزارية ويمكن الهيئة النيابية من الإشراف على العمل السياسي المقبل وأنها ستتولى حكم البلاد بنفسها وتوجهه إلى المصلحة القومية دون غيرها كما أنها ستعمل على إلغاء الأحكام العرفية.

"ومن دواعي الغبطة للوزارة أنها وفقت في ظل عطف جلالتكم إلى تحقيق ما اختطته لنفسها، فقد فرغت اللجنة التي نيط بها وضع مشروع الدستور من عملها وقدمها مشروعًا حاويًا لما ترجوه الوزارة للبلاد من مبادئ الحكم، وهو الآن تحت النظر، كذلك نجحت الوزارة في وضع أساس إدارة البلاد بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها، فألغيت وظائف المستشارين في وزارات الحكومة ولم يستبق منهم إلا مستشارًا المالية والحقانية، مع قصر مهمتها على إبداء الرأي والمشورة، إلا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأولهما، وأبطل ما جرى عليه من العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء، كذلك أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصري دون سواه، وأخذت الحكومة بعد ذلك في إحلال المصريين محل من يخرج من أولئك الموظفين الأجانب، ثم أوفدت بعثات عدة إلى أوروبا لتكوين الكفاءات اللازمة بين المصريين وليتسنى تعيينهم في وظائف الحكومة التي تقتضي كفاءة خاصة، وعلى العموم فقد جرت الوزارة فيما يتعلق بمرافق الأمة ومصالحها على خطة توخت فيها المصلحة القومية دون غيرها.

"أما فيما يتعلق بإلغاء الأحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه أيضًا إذ اتفق على قانون "إقرار الإجراءات العسكرية" الذي اشترط لإلغائها، وأصبح أمر ذلك الإلغاء مرهونًا بإرادة حكومة جلالتكم.

"ولقد عرض في أثناء تولى الوزارة لعملها أن أدى تغير الأحوال في الشرق إلى تعديل معاهدة "سيفر" فطلبت الحكومة من الدول ذات الشأن أن تدعوها لحضور مؤتمر لوزان كي لا يقرر فيه شيء يمس مصر دون أن يسمع صوتها، وعرضت على جلالتكم برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهمنا من نصوص تلك المعاهدة تعديلاً يحقق أماني البلاد، وقد كنت أرجو أن أمضي مع زملائي في تنفيذ برنامجًا حتى تمامه ولكني أرى أن أترك الأمر لغيري.

"لذلك أتشرف بأن أرفع استقالتي إلى أعتاب جلالتكم، شاكرًا ما لقيته في عملي من العطف والتعضيد، سائلاً المولى عز وجل أن يهيئ لبلادنا العزيزة من أمرها رشدًا وأن يحقق في ظل جلالتكم كل ما ترجوه من الخير والسعادة.

"وإني لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين.

القاهرة في ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

فرد عليه الملك بقبول استقالته قال:

"عزيزي ثروت باشا

"أطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ المتضمن استقالتكم من مهمتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم".

صدر بسراي عابدين في ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢).

ولعلك تلحظ ما في أسلوب الجواب من روح الجفاء، وتلك كانت مكافأة الوزير الذي كان له الفضل بحسن مسعاه في أن يرتقي السلطان فؤاد من سلطان تحت الحماية إلى ملك لدولة اعترف لها بالاستقلال والسيادة!

لماذا استقال ثروت باشا؟

لم يتضمن كتاب ثروت باشا أسباب استقالته، وإنما يؤخذ من قوله: "وقد كنت أرجو أن أمضي مع زملائي في تنفيذ برنامجًا حتى تمامه ولكني أرى أن أترك الأمر لغيري" يؤخذ من هذه العبارة أنه استقال مرغمًا، إذ كان "يرجو" أن يمضي في تنفيذ برنامجه، ولكن لم يتحقق رجاؤه ولم يبن استقالته على أسباب صحية كما جرت بذلك العادة في كثير من الاستقالات، فلابد أن تكون هناك أسباب قوية لم يشأ أن يذكرها في كتابه إلى الملك، فما هي تلك الأسباب التي أدت إلى استقالته وحالت دون تحقيق ما كان "يرجو" من المضي في تنفيذ برنامجه حسب تعبيره؟

ليسن من حق المؤرخ أن يغفل مسألة هامة كهذه، بل عليه أن يبين لمن يقرءونه لماذا استقال ثروت باشا، ومن واجبه وهو يدون الحوداث الهامة في سفر التاريخ أن يبين أسبابها وعللها، إذ بدون هذا البيان يفقد التاريخ روحه وفائدته، ويصبح جامدًا مغلقًا، بل يكون مجموعة من المعميات، ويقتصر على سرد وقائع غير مفهومة وغير مترابطة، ولا يؤدي إلى الغاية وهي توسع الأفق الذهني والعلمي لقراء التاريخ.

فلماذا إذا استقال ثروت باشا؟

الواقع أن المغفور له الملك فؤاد لم يكن يميل إلى بقاء ثروت باشا في الحكم، بل لم يكن ميالاً في الأصل إلى إسناد الوزارة إليه، ولكن ضغط الحوادث كان فوق إرادته، فاحتمل ثروت باشا على كره منه، مضمرًا انتهاز الفرص لإسقاطه، كان ذا شخصية كبيرة لا تخضع في كل الأمور لما يطلب الملك، وليس هذا هو الطراز الذي يرتضيه بل كان يؤثر الرؤساء والوزراء الذين لا شخصية ولا إرادة لهم، فالملك فؤاد كان يريد وزراء يعتبرهم موظفين في بلاطه، يأمرهم فيأتمرون، ولا يريد وزراء يعتدون ببرامجهم وشخصياتهم ولذلك كان يضمر إسقاط ثروت من اليوم الذي ألف فيه وزارته، ولم يشفع له أنه كان له الفضل بحسن مسعاه في التعظيم من شأنه، إذ صار صاحب الجلالة الملك بعد أن كان سلطانًا تحت الحماية البريطانية، لم يكن لهذا الفضل أثر في نفسه، بل كان له فيها أثر عكسي، لأن من خصائص الملوك الحاكمين بأمرهم أن يحقدوا على من له فضل عليهم.

ومن ناحية أخرى فقد كان ثروت باشا جادًا في وضع الدستور واستصدار المرسوم الملكي به، وكان يستحث لجنة الدستور على إنجازه، حتى يصدر وهو لا يزال في الوزارة، وقد أتمت اللجنة وضعه وقدمه ثروت فعلاً إلى السراي كما وضعته اللجنة، ولكن الملك فؤاد لم يكن يميل إلى إصداره، لأنه رآه كما يقول يغل سلطته ويجعل الحكم مرجعه إلى الشعب، وهذا مال لا يبغيه الملك، وكان أثناء انعقاد لجنة وضع الدستور متتبعًا أعمالها ومداولاتها، ناقمًا على ما أسماه انتقاص سلطة الملك مع أنه قبل إعلان الاستقلال لم يكن يملك سلطة ما، بل كان سلطانًا تحت الحماية، لا يصدر عنه إلا ما يأمره به عمال الحماية، ولكن هكذا شأن الملوك الحاكمين بأمرهم، يتناسون الحقائق إذا كان في ذكرها ما يتعارض مع أهوائهم، ولا يفكرون إلا في الاستزادة من سلطتهم على حساب سلطة الشعب.

كان الملك فؤاد إذن غير راض عن الدستور، وقد أفضى إلى عدلي باشا باستنكاره للنصوص التي أسماها انتقاصًا لسلطته، وطلب إليه التدخل لتعديلها، ولكن عدلي باشا لم يتدخل، ولم يجد سندًا ولا مسوغًا لملاحظات الملك، وترك الأمور تجري في مجراها الطبيعي.

كان لابد إذن للملك من تنحية ثروت عن الحكم، لكي يتغير مجرى الأمور من بعده فيتعطل صدور الدستور، وقد يقبر قبل أن يولد، فدبرت إشاعة لإسقاطه، كان مصدرها محمد سعيد باشا باتفاقه مع السراي، فقد نقل سعيد باشا إلى الملك أنه سمع من حسن صبري بك (باشا) نبأ خطيرًا، إذ علم وهو في أوروبا أن لثروت باشا صلة بالخديو السابق عباس حلمي الثاني، وزعم سعيد باشا فيما زعم أن حسن صبري بك سمع هذه الرواية من الخديو نفسه حين

قابله في صيف ذلك العام، وكانت هذه الإشاعة ذريعة اتخاذها الملك لتسويغ غضبه على ثروت باشا، وأبلغه فعلاً أنه لا يريد بقاءه في الحكم، وكانت الإشاعة مكذوبة من أساسها، ويعلم الملك بكذبها وتدبيرها، فاضطر ثروت باشا أمام غضب الملك أن يستقيل، وبخاصة بعد أن علم أن السراي دبرت ضده مظاهره تنادي بسقوطه يوم الجمعة، (أول ديسمبر سنة ١٩٢٢ – ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١)ن إذ اعتزم الملك أداء صلاة الجمعة في الجامع الأهر، ودعا ثروت إلى أن يصحبه في موكبه، ونمى إلى ثروت تدبير الظاهرة فآثر تقديم استقالته حتى لا يستهدف لمثل هذه المكيدة.

وقد أفضى ثروت باشا بعد استقالته بحديث نشره إلى الصفح كشف فهي عن مصدر تلك الوشاية، فذكر أن الذي نقل الإشاعة إلى الملك فؤاد هو محمد سعيد باشا، وأن سعيد باشا زعم أن تلقاها عن حسن صبري بك (باشا)، وكذاب صبري باشا ما نسب إليه تكذيبًا قاطعًا، فجاء هذا التكذيب دليلاً على تدبير الوشاية واختلاق الإشاعة لإسقاط ثروت، حتى إذا ظهر كذبها فيما بعد كان السهم قد نفذ، وكانت الغاية من اختلاق هذه الإشاعة قد تحققت، ولا يهم بعد ذلك أن يتضح كذبها!

فسقوط وزارة ثروت باشا كانت أسبابه محض داخلية، وفي ذلك قالت جريدة "الديلي تلغراف": "إن النزاع الذي قام بين جلالة الملك وثروت باشا هو نزاع شخصي بحت، فثروت باشا في نظر الملك واسع الحرية فوق اللازم، والملك في اعتقاد رئيس الوزراء اتوقراطي (حاكم بأمره)، وليس للورد اللنبي ولا للحكومة البريطانية أي دخل في هذا الخلاف الداخلي مباشرة، وفي الحقيقة أن الأمر الوحيد الذي يعنينا إنما هو أن تراعي أية حكومة مصرية الشروط التي احتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير مراعاة تامة، وليس ثمة سبب يدعو إلى الاعتقاد أن توفيق نسيم باشا سيخيب رجاءنا في هذا الشأن".

ولعلك تلمح في هذه الملابسات عنصرًا خفيًا من عناصر المحيط السياسي في هذا العهد، وسببًا من أسباب النقص السياسي والخلقي في هذا المحيط، ولعلك تدرك بقليل من المقارنة بين ما جرى في مصر وما يجري في انجلترا مثلاً، لعلك تدرك من هذه المقارنة سببًا من أسباب ظهور الشخصيات الكبيرة في ظل العرش البريطاني، فإن هذا العرش يفسح المجال لكبار الرجال الذين ساسوا الإمبراطورية البريطانية، وكانوا من بناة مجدها وعظمتها، أما في مصر فالأمر قد جرى، مع الأسف العظيم، على غير هذا النهج القويم.

كان من نتائج سقوط وزارة ثروت أن خلفتها وزارة محمد توفيق نسيم التي لم تكن تعطف على الدستور، ولا تبغي أن يرى ضوء النهار، وانتهزت السياسة البريطانية هذه الفرصة لتطلب حذف نصوص السودان من الدستور، إذ وجدت من التلكؤ في إصداره فرصة انتهزتها لتطل على

نصوصه وتحذف منها ما شاءت لها أغراضها، وقد أجابها نسيم إلى طلبها كما سيجيء بيانه في الفصل السادس فكان هذا الانقلاب على حساب الأمة وعلى حساب حقوق البلاد ووحدتها.

obeikandl.com